

القسم رقم ٢٧ "الهبوط في قيمة الأصول"

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم رقم ٢٧ "الهبوط في قيمة الأصول" من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

القسم ٢٧

الهبوط في قيمة الأصول

الهدف والنطاق

- ١.٢٧ تحدث خسارة الهبوط عندما يزيد المبلغ الدفترى للأصل عن مبلغه الممكن استرداده. ويجب تطبيق هذا القسم عند المحاسبة عن الهبوط في قيمة جميع الأصول بخلاف الأصول الآتية التي حددت أقسام أخرى في هذا المعيار متطلبات الهبوط الخاصة بها:
- (أ) أصول الضريبة المؤجلة (انظر القسم ٢٩ "ضرائب الدخل")
- (ب) الأصول الناشئة عن منافع الموظفين (انظر القسم ٢٨ "منافع الموظفين")
- (ج) الأصول المالية التي تقع في نطاق القسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية" أو القسم ١٢ "موضوعات أخرى خاصة بالأدوات المالية"
- (د) العقارات الاستثمارية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة (انظر القسم ١٦ "العقارات الاستثمارية")
- (هـ) الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي التي يتم قياسها بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة للبيع (انظر القسم ٣٤ "الأنشطة المتخصصة").
- (و) الأصول الناتجة من عقود الإنشاء (انظر القسم ٢٣ "الإيرادات").

هبوط المخزون

سعر البيع مطروحاً منه تكاليف الاستكمال والبيع

- ٢.٢٧ يجب على المنشأة في كل تاريخ تقرير تقييم ما إذا كان أي من بنود المخزون قد هبطت قيمته. ويجب على المنشأة أن تقوم بهذا التقييم عن طريق المقارنة بين المبلغ الدفترى لكل بند من بنود المخزون (أو كل مجموعة من البنود المتشابهة - انظر الفقرة ٣.٢٧) وسعر بيعه مطروحاً منه تكاليف استكماله وبيعه. وفي حالة الهبوط في قيمة أحد بنود المخزون (أو مجموعة من البنود المتشابهة)، فيجب على المنشأة تخفيض المبلغ الدفترى لهذا البند (أو مجموعة البنود) ليصل إلى سعر البيع مطروحاً منه تكاليف الاستكمال والبيع. ويمثل ذلك التخفيض خسارة هبوط ويتم إثباته فوراً ضمن الربح أو الخسارة.
- ٣.٢٧ إذا كان من غير الممكن عملياً تحديد سعر البيع مطروحاً منه تكاليف الاستكمال والبيع لكل بند من بنود المخزون على حدة، فيمكن للمنشأة، لأغراض تقييم مدى الهبوط، تجميع بنود المخزون المرتبطة بنفس خط الإنتاج والمتشابهة في أغراضها أو استخدامها النهائية ويتم إنتاجها وتسويقها في نفس المنطقة الجغرافية.

عكس خسارة الهبوط

- ٤.٢٧ يجب على المنشأة إجراء تقييم جديد لسعر البيع مطروحاً منه تكاليف الاستكمال والبيع في كل تاريخ تقرير لاحق. وعندما تزول الظروف التي أدت سابقاً إلى هبوط قيمة المخزون أو عندما يكون هناك دليل واضح على حدوث زيادة في

سعر البيع مطروحاً منه تكاليف الاستكمال والبيع بسبب تغير الظروف الاقتصادية، فإن المنشأة يجب عليها أن تعكس مبلغ الهبوط (ويكون هذا العكس محدوداً بمبلغ خسارة الهبوط الأصلية) بحيث يكون المبلغ الدفترى الجديد هو التكلفة أو سعر البيع المعدل مطروحاً منه تكاليف الاستكمال والبيع، أيهما أقل.

الهبوط في قيمة الأصول الأخرى بخلاف المخزون

المبادئ العامة

- ٥.٢٧ إذا كان المبلغ الممكن استرداده لأصل ما يقل عن مبلغه الدفترى، ففي هذه الحالة فقط يجب على المنشأة أن تقوم بتخفيض المبلغ الدفترى لهذا الأصل إلى المبلغ الممكن استرداده. ويمثل ذلك التخفيض خسارة هبوط. وتقدم الفقرات ١١.٢٧ - ٢٠.٢٧ إرشادات بشأن قياس المبلغ الممكن استرداده.
- ٦.٢٧ يجب على المنشأة أن تُثبت فوراً خسارة الهبوط ضمن الربح أو الخسارة، إلا إذا كان الأصل مسجلاً بمبلغ معاد تقويمه وفقاً لنموذج إعادة التقويم الوارد في القسم ١٧ "العقارات والألات والمعدات". ويجب معالجة أية خسارة للهبوط في قيمة أصل معاد تقويمه على أنها انخفاض في إعادة التقويم وفقاً للفقرة ١٥.١٧ د.

مؤشرات الهبوط

- ٧.٢٧ يجب على المنشأة أن تقيّم في كل تاريخ تقرير ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على احتمال حدوث هبوط في قيمة أصل من الأصل. وفي حالة وجود أي من هذه المؤشرات، تقوم المنشأة بتقدير المبلغ الممكن استرداده لهذا الأصل. أمّا في حالة عدم وجود أي مؤشرات للهبوط، فليس من الضروري عندئذ تقدير المبلغ الممكن استرداده.
- ٨.٢٧ إذا كان من غير الممكن تقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل المنفرد، فيجب على المنشأة أن تقوم بتقدير المبلغ الممكن استرداده لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. وقد يكون هذا هو الحال لأن قياس المبلغ الممكن استرداده يتطلب توقعاً للتدفقات النقدية المستقبلية، وفي بعض الأحيان قد لا تنتج الأصول الفردية تدفقات نقدية بذاتها. ووحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل هي أصغر مجموعة قابلة للتحديد من الأصول التي تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن الأصول الأخرى أو المجموعات الأخرى من الأصول.
- ٩.٢٧ عند تقييم ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على احتمال حدوث هبوط في قيمة أصل من الأصل، يجب أن تأخذ المنشأة في الحسبان، على الأقل، المؤشرات الآتية:

مصادر المعلومات الخارجية

- (أ) حدوث انخفاض كبير في القيمة السوقية للأصل خلال الفترة أكثر مما يمكن توقعه نتيجة مرور الوقت أو الاستخدام العادي.
- (ب) حدوث تغيرات كبيرة خلال الفترة، أو توقع حدوثها في المستقبل القريب، في البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو النظامية التي تعمل فيها المنشأة أو في السوق التي يكون الأصل موجهاً لها، ووجود تأثير سلبي لهذه التغيرات على المنشأة.

- (ج) زيادة معدلات الفائدة في السوق أو معدلات السوق الأخرى للعائد على الاستثمارات خلال الفترة، ومن المرجح أن تؤثر تلك الزيادات جوهرياً على معدل الخصم المستخدم في حساب قيمة استخدام الأصل وأن تخفض القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع.
- (د) زيادة المبلغ الدفترى لصافي أصول المنشأة عن القيمة العادلة المقدرة للمنشأة ككل (مثل هذا التقدير ربما يكون قد تم إجراؤه، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالبيع المحتمل لجزء من المنشأة أو المنشأة كلها).

مصادر المعلومات الداخلية

- (هـ) توفر دليل على تقادم الأصل أو تلفه مادياً.
- (و) حدوث تغيرات كبيرة خلال الفترة، أو توقع حدوثها في المستقبل القريب، في المدى أو الطريقة التي يُستخدم بها الأصل، أو التي من المتوقع أن يُستخدم بها، ووجود تأثير سلبي لهذه التغيرات على المنشأة. ومن بين هذه التغيرات أن يصبح الأصل عاطلاً، وأن توضع خطط لعدم استمرار، أو إعادة هيكلة، العملية التي ينتمي إليها الأصل وخطط لاستبعاد الأصل قبل التاريخ المتوقع سابقاً.
- (ز) توفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ، أو سيكون أسوأ، مما كان متوقعاً. وفي هذا السياق، يشمل الأداء الاقتصادي النتائج التشغيلية والتدفقات النقدية.

١٠.٢٧ في حالة وجود مؤشر على احتمال حدوث هبوط في قيمة أصل من الأصول، فإن هذا قد يشير إلى أن المنشأة ينبغي عليها إعادة النظر في العمر الإنتاجي المتبقي للأصل أو في طريقة إهلاكه (إطفائه) أو القيمة المتبقية له وتعديلها وفقاً للقسم المنطبق على الأصل في هذا المعيار (على سبيل المثال، القسم ١٧ والقسم ١٨ "الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة")، حتى ولو لم يتم إثبات أية خسارة هبوط للأصل.

قياس المبلغ الممكن استرداده

- ١١.٢٧ المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة توليد النقد هو قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة استخدامه، أيهما أكبر. وإذا لم يكن من الممكن تقدير المبلغ الممكن استرداده لأصل منفرد، فينبغي قراءة الإشارات إلى الأصل الواردة في الفقرات ١٢.٢٧ - ٢٠.٢٧ على أنها إشارات أيضاً إلى وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.
- ١٢.٢٧ ليس من الضروري دائماً تحديد كل من القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمة استخدامه. وإذا كان أي من هذين المبلغين يزيد عن المبلغ الدفترى للأصل، فإن الأصل لم تهبط قيمته وليس من الضروري عندئذ تقدير المبلغ الآخر.
- ١٣.٢٧ إذا لم يكن هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن قيمة استخدام الأصل تزيد بقدر ذي أهمية نسبية عن قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، فيمكن استخدام القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع على أنها مبلغ الأصل الممكن استرداده. وهذا هو الحال غالباً للأصل المحتفظ به للاستبعاد.

القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع

- ١٤.٢٧ القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل في معاملة تتم بإرادة حرة بين أطراف تتوفر لديهم المعرفة والرغبة في التعامل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد (تقدم الفقرات ٢٧.١١ - ٣٢.١١ إرشادات بشأن قياس القيمة العادلة)

قيمة الاستخدام

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
القسم رقم ٢٧ "الهبوط في قيمة الأصول"

- ١٥.٢٧ قيمة الاستخدام هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل. ويتضمن احتساب القيمة الحالية الخطوات الآتية:
- (أ) تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة التي تنتج عن الاستخدام المستمر للأصل وعن استبعاده في نهاية الأمر،
- (ب) تطبيق معدل الخصم المناسب على تلك التدفقات النقدية المستقبلية.
- ١٦.٢٧ يجب إظهار أثر العناصر الآتية في احتساب قيمة استخدام الأصل:
- (أ) تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل.
- (ب) التوقعات المتعلقة بالتغيرات المحتملة في مبلغ أو توقيت تلك التدفقات النقدية المستقبلية.
- (ج) القيمة الزمنية للنقود، ممثلة في معدل الفائدة الخالي من المخاطر الحالي في السوق.
- (د) ثمن تحمل حالة عدم التأكد الملازمة للأصل.
- (هـ) العوامل الأخرى، مثل ضعف السيولة، التي كان المشاركون في السوق سيأخذونها بعين الاعتبار في تسعير التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل.
- ١٧.٢٧ عند قياس قيمة الاستخدام، يجب أن يتضمن تقديرات التدفقات النقدية ما يلي:
- (أ) توقعات التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر للأصل.
- (ب) توقعات التدفقات النقدية الخارجة التي من الضروري تكبدها لتوليد التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر للأصل (بما في ذلك التدفقات النقدية الخارجة لإعداد الأصل للاستخدام) والتي يمكن عزوها مباشرة، أو تخصيصها على أساس معقول ومتسق، للأصل.
- (ج) صافي التدفقات النقدية، إن وجدت، المتوقع تحصيلها (أو سدادها) من استبعاد الأصل في نهاية عمره الإنتاجي في معاملة تتم بإرادة حرة بين أطراف تتوفر لديهم المعرفة والرغبة في التعامل.
- وقد ترغب المنشأة في استخدام أي موازنات مالية أو توقعات حديثة، في حال توفرها، لتقدير التدفقات النقدية. ولتقدير التدفقات النقدية المتوقعة للفترة التي تلي الفترة التي تغطيها أحدث التوقعات أو الموازنات المالية، فقد ترغب المنشأة في استنباط التوقعات بناءً على الموازنات المالية أو التوقعات باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص للسنوات اللاحقة، ما لم يكن هناك تبرير لاستخدام معدل متزايد.
- ١٨.٢٧ لا يجوز أن تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ما يلي:
- (أ) التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الأنشطة التمويلية، أو
- (ب) مقبوضات أو مدفوعات ضربية الدخل.
- ١٩.٢٧ يجب تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل في حالته الحالية. ولا يجوز أن تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات النقدية المستقبلية المقدر، الداخلة أو الخارجة، المتوقع أن تنشأ من:
- (أ) إعادة هيكلة مستقبلية لم تتعهد المنشأة بعد بتنفيذها، أو
- (ب) تحسين أو تعزيز أداء الأصل.
- ٢٠.٢٧ يجب أن تكون معدلات الخصم هي معدلات الخصم قبل الضريبة التي يظهر فيها أثر تقييمات السوق الحالية لما يلي:
- (أ) القيمة الزمنية للنقود،

(ب) المخاطر الخاصة بالأصل التي لم تُعدّل تبعاً لها تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. ولا يجوز أن ينعكس في المعدلات المستخدمة لقياس المبلغ الممكن استرداده للأصل أثر المخاطر التي عُيِّل تبعاً لها تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لتجنب ازدواجية الاحتساب.

إثبات وقياس خسارة الهبوط لوحددة توليد النقد

٢١.٢٧ يجب إثبات خسارة الهبوط لوحددة توليد النقد فقط إذا كان المبلغ الممكن استرداده للوحددة أقل من مبلغها الدفترى. ويجب تخصيص خسارة الهبوط لتخفيض المبلغ الدفترى للأصول المكونة لهذه الوحددة وفقاً للترتيب الآتي:

(أ) أولاً، تخفيض المبلغ الدفترى لأية شهرة مخصصة لوحددة توليد النقد،
(ب) بعد ذلك، تخفيض الأصول الأخرى للوحددة تناسبياً على أساس المبلغ الدفترى لكل أصل في وحدة توليد النقد.

٢٢.٢٧ ومع ذلك، فإنه لا يجوز للمنشأة تخفيض المبلغ الدفترى لأي أصل داخل وحدة توليد النقد إلى ما دون المبلغ الأعلى مما يلي:

(أ) قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع (إذا كان من الممكن تحديدها)؛

(ب) قيمة استخدامه (إذا كان من الممكن تحديدها)؛

(ج) الصفر.

٢٣.٢٧ إن أي مبلغ متبقٍ من خسارة الهبوط لم يمكن تخصيصه لأصل معين بسبب القيد الوارد في الفقرة ٢٢.٢٧ يجب تخصيصه للأصول الأخرى في الوحددة تناسبياً على أساس المبلغ الدفترى لتلك الأصول الأخرى.

متطلبات إضافية لحساب الهبوط في قيمة الشهرة

٢٤.٢٧ لا يمكن بيع الشهرة بنفسها، ولا تولد تدفقات نقدية للمنشأة بشكل مستقل عن التدفقات النقدية المتولدة عن الأصول الأخرى. ونتيجة لذلك، لا يمكن قياس القيمة العادلة للشهرة بطريقة مباشرة. وبناءً عليه، يجب اشتقاق القيمة العادلة للشهرة من قياس القيمة العادلة لوحددة أو وحدات توليد النقد التي تُعد الشهرة جزءاً منها.

٢٥.٢٧ لغرض اختبار الهبوط في القيمة، يجب تخصيص الشهرة المقتناة في عملية تجميع أعمال في تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من وحدات توليد النقد في المنشأة المستحوذة والتي يتوقع أن تستفيد من التأخر الناتج عن التجميع، بغض النظر عما إذا كانت الأصول أو الالتزامات الأخرى للأعمال المستحوذ عليها قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

٢٦.٢٧ يمكن عزو جزء من المبلغ الممكن استرداده لوحددة توليد النقد إلى الحصة غير المسيطرة في الشهرة. ولغرض اختبار الهبوط في قيمة وحدة من وحدات توليد النقد التي لها شهرة ولكنها غير مملوكة للمنشأة ملكية كاملة، فإنه يتم تعديل المبلغ الدفترى لتلك الوحدة بشكل افتراضي قبل مقارنته بمبلغها الممكن استرداده، وذلك عن طريق زيادة المبلغ الدفترى للشهرة المخصصة للوحددة بتضمين الشهرة التي يمكن عزوها للملكية غير المسيطرة. وبعد ذلك تتم مقارنة هذا المبلغ الدفترى المعدل بشكل افتراضي بالمبلغ الممكن استرداده للوحددة لتحديد ما إذا كان هناك هبوط قد حدث في قيمة وحدة توليد النقد.

٢٧.٢٧ إذا كان من غير الممكن تخصيص الشهرة لوحدات توليد النقد المنفردة (أو مجموعات وحدات توليد النقد) على أساس موضوعي، فعندئذ ولأغراض اختبار الشهرة، يجب على المنشأة أن تقوم بإجراء اختبار هبوط الشهرة عن طريق تحديد المبلغ الممكن استرداده لأي مما يلي:

- (أ) المنشأة المستحوز عليها ككل، إذا كانت الشهرة مرتبطة بمنشأة مستحوز عليها لم يتم دمجها (والمقصود بالدمج هنا أن الأعمال المستحوز عليها قد تمت إعادة هيكلتها أو حلها في المنشأة المعدة للتقرير أو في غيرها من المنشآت التابعة لها)؛ أو
- (ب) مجموعة المنشآت بكاملها، مع استبعاد أي منشآت لم يتم دمجها، إذا كانت الشهرة ترتبط بمنشأة تم دمجها.
- ولتطبيق هذه الفقرة، تحتاج المنشأة إلى فصل الشهرة إلى جزأين وهما الشهرة المرتبطة بالمنشآت التي تم دمجها والشهرة المرتبطة بالمنشآت التي لم يتم دمجها. ويجب أن تتبع المنشأة أيضاً المتطلبات الخاصة بوحدة توليد النقد الواردة في هذا القسم عند احتساب المبلغ الممكن استرداده للمنشأة أو مجموعة المنشآت المستحوز عليها، وعند تخصيص خسائر الهبوط وعكسها للأصول المنتمية لهذه المنشآت.

عكس خسارة الهبوط

- ٢٨.٢٧ لا يجوز عكس خسارة الهبوط المثبتة للشهرة في الفترات اللاحقة.
- ٢٩.٢٧ يجب على المنشأة أن تقيم في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على احتمال زوال أو انخفاض أية خسارة هبوط مثبتة في فترات سابقة، وذلك لكل الأصول ما عدا الشهرة. وبشكل عام، فإن المؤشرات التي تشير إلى احتمال زوال أو انخفاض خسارة الهبوط هي عكس تلك المؤشرات المذكورة في الفقرة ٩.٢٧. وفي حالة وجود أي مؤشر من هذا القبيل، فإن المنشأة يجب عليها تحديد ما إذا كان ينبغي عكس كل خسارة الهبوط التي سبق إثباتها، أو عكس جزء منها. ويعتمد إجراء ذلك التحديد على ما إذا كانت خسارة الهبوط في قيمة الأصل التي سبق إثباتها قد استندت إلى:
- (أ) المبلغ الممكن استرداده لذلك الأصل المنفرد (انظر الفقرة ٣٠.٢٧)، أو
- (ب) المبلغ الممكن استرداده لوحدة توليد النقد التي ينتهي إليها الأصل (انظر الفقرة ٣١.٢٧).

عكس خسارة الهبوط في حالة تقدير المبلغ الممكن استرداده لأصل منفرد

- ٣٠.٢٧ تنطبق المتطلبات الآتية في حالة استناد خسارة الهبوط التي سبق إثباتها إلى المبلغ الممكن استرداده للأصل المنفرد التي هبطت قيمته:
- (أ) يجب على المنشأة تقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل في تاريخ التقرير الحالي.
- (ب) إذا زاد المبلغ المقدر الممكن استرداده للأصل عن مبلغه الدفترى، فيجب على المنشأة زيادة المبلغ الدفترى ليصل إلى المبلغ الممكن استرداده، مع مراعاة الحد الموضح في البند (ج). وتمثل تلك الزيادة عكس خسارة الهبوط. ويجب على المنشأة أن تُثبت هذا العكس فوراً ضمن الربح أو الخسارة، ما لم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ تمت إعادة تقويمه وفقاً لنموذج إعادة التقويم الوارد في الفقرة ١٥.١٧ ب، ففي هذه الحالة يجب معالجة أي عكس لخسارة الهبوط في قيمة الأصل المعاد تقويمه على أنه زيادة في إعادة التقويم وفقاً للفقرة ١٥.١٧ ج.
- (ج) لا يجوز أن يؤدي عكس خسارة الهبوط إلى زيادة المبلغ الدفترى للأصل عن المبلغ الدفترى الذي كان سيتم تحديده (الصافي بعد طرح الإطفاء أو الإهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط للأصل في السنوات السابقة.

(د) بعد إثبات عكس خسارة الهبوط، يجب على المنشأة أن تعدل قسط الإهلاك (الإطفاء) للأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص المبلغ الدفترى المعدل للأصل، مطروحاً منه قيمته المتبقية (إن وجدت)، على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.

عكس خسارة الهبوط في حالة تقدير المبلغ الممكن استرداده لوحدة توليد النقد

٣١.٢٧ تنطبق المتطلبات الآتية في حالة استناد خسارة الهبوط الأصلية إلى المبلغ الممكن استرداده لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل:

- (أ) يجب على المنشأة تقدير المبلغ الممكن استرداده لوحدة توليد النقد في تاريخ التقرير الحالي.
- (ب) إذا زاد المبلغ المقدر الممكن استرداده لوحدة توليد النقد عن مبلغها الدفترى، فإن تلك الزيادة هي عكس خسارة الهبوط. ويجب على المنشأة تخصيص مبلغ عكس الخسارة لأصول هذه الوحدة، ما عدا الشهرية، بالتناسب مع مبالغها الدفترية مع مراعاة الحد الموضح في البند (ج). ويجب معالجة تلك الزيادات في المبالغ الدفترية على أنها عكوسات لخسائر الهبوط في قيمة الأصول المنفردة، ويجب إثباتها فوراً ضمن الربح أو الخسارة، ما لم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ تمت إعادة تقويمه وفقاً لنموذج إعادة التقويم الوارد في الفقرة ١٥.١٧ ب، ففي هذه الحالة يجب معالجة أي عكس لخسارة الهبوط في قيمة الأصل المعاد تقويمه على أنه زيادة في إعادة التقويم وفقاً للفقرة ١٥.١٧ ج.
- (ج) عند تخصيص المبلغ الخاص بعكس خسارة الهبوط في قيمة وحدة توليد النقد، لا يجوز أن يؤدي عكس الخسارة إلى زيادة المبلغ الدفترى لأي أصل عن أي من المبلغين الآتين، أيهما أقل:
- (١) المبلغ الممكن استرداده منه، أو
- (٢) المبلغ الدفترى الذي كان سيتم تحديده (الصافي بعد طرح الإطفاء أو الإهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط للأصل في الفترات السابقة.
- (د) أي مبلغ متبقي من عكس خسارة الهبوط لم يمكن تخصيصه لأصل معين بسبب القيد الوارد في البند (ج) يجب تخصيصه بالتناسب للأصول الأخرى في وحدة توليد النقد، ما عدا الشهرية.
- (هـ) بعد إثبات عكس خسارة الهبوط، وإذا كان ذلك منطبقاً، يجب على المنشأة أن تعدل قسط الإهلاك (الإطفاء) لكل أصل في وحدة توليد النقد في الفترات المستقبلية لتخصيص المبلغ الدفترى المعدل للأصل، مطروحاً منه قيمته المتبقية (إن وجدت)، على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.

الإفصاحات

٣٢.٢٧ يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي لكل فئة من فئات الأصول المشار إليها في الفقرة ٣٣.٢٧:

المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
القسم رقم ٢٧ "الهبوط في قيمة الأصول"

- (أ) مبلغ خسائر الهبوط المثبت ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة والبند أو البنود المستقلة في قائمة الدخل الشامل (وفي قائمة الدخل، إن وجدت) التي تم فيها إدراج خسائر الهبوط.
- (ب) مبلغ عكوسات خسائر الهبوط المثبت ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة والبند أو البنود المستقلة في قائمة الدخل الشامل (وفي قائمة الدخل، إن وجدت) التي تم فيها عكس خسائر الهبوط.
- ٣٣.٢٧ يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة ٣٢.٢٧ لكل فئة من فئات الأصول الآتية:
- (أ) المخزون.
- (ب) العقارات والآلات والمعدات (بما في ذلك العقارات الاستثمارية المحاسب عنها بطريقة التكلفة).
- (ج) الشهرة.
- (د) الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة.
- (هـ) الاستثمارات في المنشآت الزميلة.
- (و) الاستثمارات في المشروعات المشتركة.